Document: EB 2017/120/R.2
Agenda: 3
Date: 14 March 2017
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

معادلة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Périn Saint Ange
نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2448 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.saintange@ifad.org

Lisandro Martin
مدير وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2338 5459 06 39+
البريد الإلكتروني:
lisandro.martin@ifad.org

Maria Soledad Marco
المسؤولة عن البرمجة والموارد
رقم الهاتف: 2654 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.marco@ifad.org

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10–11 أبريل/نيسان 2017

للموافقة

جدول المحتويات

أولا– مقدمة 1

ثانيا– الانتهاء من تعزيز المتغيرات 4

(أ) تقدير أداء القطاع الريفي 4

(ب) متغير الحافظة المعرضة للمخاطر 5

ثالثا– وضع المعادلة 6

رابعا– تحليل الحساسية 10

خامسا– تحقيق التوازن بين مكوني الاحتياجات والأداء 12

سادسا– عملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والتسيير 16

سابعا– الخلاصة 17

ثامنا– المضي قدماً 18

الملحق الأول: المتغيرات المدرجة في المعادلة المنقحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 19

الملحق الثاني: متغير أداء الحافظة والصرف 20

الملحق الثالث: البلدان المصنفة على أنها تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة والمعادلة المنقحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 24

الذيل الأول: التقدير المعزز لأداء القطاع الريفي

الذيل الثاني: السيناريوهات: الدرجات القطرية والمخصصات السنوية للفترة 2016–2018

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزته مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وإدارة الصندوق في استعراض معادلة النظام. كذلك، فإن المجلس مدعو أيضا للموافقة على استمرار مجموعة العمل في استعراضها وتنقيحها لإطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعلى عرض التوصيات والاستنتاجات النهائية على المجلس التنفيذي في دورة سبتمبر/أيلول 2017 للموافقة عليها.

معادلة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

أولا- مقدمة

1- تمشياً مع النُهج المعتمدة في جميع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية الأخرى، وافق مجلس محافظي الصندوق، في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الصندوق المعقودة في فبراير/شباط 2003، على اعتماد نظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء بهدف تحقيق غرض من شقين: زيادة فعالية استخدام موارد الصندوق الشحيحة، ووضع أساس أكثر شفافية ومستوى يمكن التنبؤ به لتدفقات الموارد في المستقبل.[1]

2- وأتاح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للصندوق تخصيص موارده من القروض والمنح سنوياً للبرامج القطرية على أساس الدرجة القطرية التي يتم تحديدها من خلال مكونين هما: (أ) مكون للاحتياجات القطرية، يتألف من متغيرين هما: السكان الريفيون ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي؛ (ب) مكون للأداء القطري يتألف من ثلاثة متغيرات: الإطار العام للسياسات، وأداء الحافظة، وأداء القطاع الريفي.

3- وفي عام 2006، وافق المجلس التنفيذي على الاستعاضة عن مجموع السكان بالسكان الريفيين وتخفيض الوزن الترجيحي المسند للسكان الريفيين في مكون الاحتياجات القطرية من المعادلة.[2] وفي عام 2007، اعتمد المجلس التنفيذي إطار القدرة على تحمل الديون.[3] وبخلاف هذين الاستثنائين، ظل نظام تخصيص

[1] الوثيقة GC 26/L.4، الصفحة 9. قبل اعتماد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، كان الصندوق يخصص موارده لتمويل البرامج القطرية على أساس الفرص الاستراتيجية المتصورة للحد من الفقر الريفي، مرجحة بالقدرة الاستيعابية لكل بلد.

[2] لاحظ المجلس التنفيذي أثناء الدورة الأولى لتخصيص الموارد على أساس الأداء (2005–2007) أن التفاوتات الكبيرة في أعداد السكان بين الدول الأعضاء في الصندوق أسفرت عن فروق كبيرة في الدرجات القطرية والموارد المخصصة. ولذلك وافق المجلس في عام 2006 على تقليل تأثير عدد السكان في المعادلة وغيّر عنصر "مجموع عدد السكان" في مكون الاحتياجات القطرية في المعادلة ليصبح "عدد السكان الريفيين" بقيمة أسية قدرها 0.45 بدلا من 0.75. واعتبر المستوى الجديد "نقطة توازن" تترك لعدد السكان ثقلا كبيرا كمحدد "للاحتياجات" في المعادلة، وأتاح في الوقت نفسه للأداء ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي دورا قويا في هذا الصدد (انظر الوثيقة EB 2006/89/R.48/Rev.1، الصفحة 1).

[3] الغرض من إدخال إطار القدرة على تحمل الديون هو تنظيم شكل المساعدة المالية المقدمة من الصندوق إلى البلدان المؤهلة للحصول على القروض بشروط تيسيرية للغاية ولتمكين الدول الأعضاء من الحد من مخاطر ارتفاع مستوى المديونية في المستقبل. وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون، يستخدم الصندوق تصنيف البلدان الذي وضعه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحليلهما لمستويات القدرة على تحمل الديون. ووفقا لإطار القدرة على تحمل الديون، يقدم الصندوق الدعم المالي إلى المشروعات والبرامج التي يحكمها نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بناء على ما يلي: (1) 100 في المائة كمنح للبلدان ذات القدرة المنخفضة على تحمل الديون؛ (2) 50 في المائة كمنح و50 في المائة كقروض للبلدان ذات القدرة المتوسطة على تحمل الديون؛ (3) 100 في المائة كقروض للبلدان ذات القدرة المرتفعة على تحمل الديون (الوثيقة EB/2007/90/R.2). والغرض من تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون هو تطبيق نهج الحجم المعدل الذي يشمل في الصندوق خصما بنسبة 5 في المائة من قيمة المنح المقدمة بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. ويعاد توزيع كل حصيلة الخصم المتحقق باستخدام نهج الحجم المعدل وفقا للقواعد المتبعة في نظام تخصيص الموارد على أساس

الموارد على أساس الأداء دون تغيير إلى حد كبير. ومعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحالية هي كالتالي:

الإطار 1

المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

$$\text{السكان الريفيون}^{0.45} \times \text{الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد}^{-0.25} \times (0.2\ \text{تقييم السياسات والمؤسسات القطرية} + 0.45\ \text{درجة أداء القطاع الريفي} + 0.35\ \text{الحافظة المعرضة للمخاطر})^{2}$$

مكون الاحتياجات القطرية — **مكون الأداء القطري**

4- ويخصص العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومرفق البيئة العالمية تمويلا بشروط تيسيرية من خلال نظم قائمة على الأداء. وتتقاسم هذه النظم متغيرات مشتركة، بما في ذلك: (أ) مقياس لعدد السكان، يمثل مدى الحاجة؛ (ب) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، كمقياس للفقر؛ (ج) مقياس لجودة السياسات والمؤسسات القطرية؛ (د) مقياس يعكس أداء العمليات التي تمولها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في البلد. ومع أن بعض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قد أضافت المزيد من المتغيرات مع مرور الوقت، وفي حين أن المنهجية التي تستند إليها المتغيرات المشتركة قد تختلف (كما في حالة متغيرات أداء الحافظة)، هناك درجة كبيرة من الاتساق بين نظم التخصيص عبر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتتبادل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الدروس والابتكارات في نظمها لتخصيص الموارد من خلال مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي يمثل الصندوق عضواً نشطاً فيها.

5- وخلص التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق (الوثيقة EB 2016/117/R.5)، الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عامي 2015 و2016، إلى أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عزز مصداقية الصندوق كمؤسسة مالية دولية من خلال توفير نهج أكثر شفافية ومرونة ويمكن التنبؤ به لتخصيص الموارد.[4] وأشار التقييم أيضا إلى مجالات تحتاج إلى مزيد من التحسين بشأن موضوعين رئيسيين: المعادلة وعملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.[5]

6- وفي دورته المعقودة في أبريل/نيسان 2016، أقر المجلس التنفيذي بنتائج التقييم، ووافق على حاجة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى التعديل ليناسب بشكل أفضل ولاية الصندوق ودوره وسياساته المتطورة وإطاره الاستراتيجي للفترة 2016–2025. وأكد المجلس كذلك أن النظام ينبغي أن يكون قادرا على

الأداء على جميع البلدان. وحسب ما تم التعهد به في عام 2010، يقوم الصندوق "بإعداد وثيقة عن تجربته وتجارب المؤسسات المالية متعددة الأطراف الأخرى فيما يتعلق بصافي الخسائر الفعلية والتقديرية من مدفوعات رسوم الخدمة منذ تطبيقه لإطار القدرة على تحمل الديون، ويقوم كذلك بعرض اقتراحات بشأن نُهج التعويض في المستقبل حسب الاقتضاء" في سياق اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2010/100/R.28/Rev.1).

[4] فيما يلي تقديرات التقييم المؤسسي لكل معيار من معايير التقييم: 4.6 للملائمة، و4.2 للفعالية، و4.1 للكفاءة.

[5] انظر الصفحات 70–75 من التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، واستجابة إدارة الصندوق للتقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، الصفحتان 4–5 (الوثيقة EB 2016/117/R.5/Add.1).

تقييم الأمن الغذائي والتغذوي، والشمول الاقتصادي والاجتماعي، وتغير المناخ، ومواطن الضعف والهشاشة الأخرى، وأن هذه المؤشرات ستسهم في انعكاس الفقر الريفي بشكل أفضل.[6]

7- وكان الاتفاق العام هو أن يكون نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المنقح بسيطا وسهل الفهم. ولهذه الغاية، تم تقسيم العملية إلى مرحلتين مكملتين لبعضهما البعض. وتمثل المرحلة الأولى مرحلة معيارية لتقييم أهمية وفعالية كل متغير في رصد الاحتياجات القطرية والأداء القطري وعملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. أما المرحلة الثانية، فتشمل قدرا أكبر من المعلومات الكمية، وتتألف من تقديم معادلة منقحة لإدراج مقترح محدد بشأن المتغيرات والأوزان والمعادلة الحسابية النهائية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

8- وتمشيا مع روح توصية التقييم المؤسسي بتعزيز التعلم وملكية عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في المنظمة، أنشأت إدارة الصندوق مجموعة عمل تقنية مشتركة بين الدوائر[7] في مايو/أيار 2016 للعمل على استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بهدف الاستفادة من الخبرة الداخلية وجعل عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عملية تشاركية. وعملت هذه المجموعة بتوجيه من لجنة الإدارة التشغيلية ولجنة الإدارة التنفيذية، وتحت إشراف مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التابعة للمجلس التنفيذي.[8] وفي عملها، استرشدت مجموعة العمل التقنية المشتركة بين الدوائر بأربعة مبادئ هي: البساطة والكفاءة والشفافية والتركيز على الفقر الريفي،[9] وسعت إلى إدخال تعديلات ذات صلة على المعادلة والمخصصات، تمشيا مع التفاهم داخل مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

9- واستعرض المجلس التنفيذي نتائج المرحلة الأولى في ديسمبر/كانون الأول 2016.[10] وفي تلك الدورة، أيد المجلس التنفيذي مقترح إدارة الصندوق بدمج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في مكون الاحتياجات في المعادلة،[11] وإلغاء متغير درجة مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية – الذي يستند إلى عملية تقييم السياسات والمؤسسات القطرية التي تغطي البلدان المؤهلة لدى المؤسسة الدولية للتنمية – من مكون الأداء القطري في المعادلة.

10- وخلال المرحلة الثانية من الاستعراض، انتهت إدارة الصندوق من إدخال التعزيزات على متغيرين من المتغيرات الحالية – درجة أداء القطاع الريفي، وقيمة الحافظة المعرضة للمخاطر – وحسنت منهجية

[6] محاضر جلسات الدورة السابعة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق.

[7] قامت شعبة السياسات والمشورة التقنية، وشعبة البيئة والمناخ، ومكتب الشراكات وتعبئة الموارد، وشعبة خدمات الخزانة، وشعبة المراقب والإدارة المالية، ودائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، وشعب دائرة إدارة البرامج ، بترشيح جهات اتصال لمجموعة المعل التقنية، وهي مسؤولة عن الاتصال مع الوحدات التنظيمية لتيسير مشاركتها النشطة في تحسين نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

[8] انظر الوثيقة EB 2009/97/R.48/Rev.1 للاطلاع على اختصاصات مجموعة العمل. وعقدت مجموعة العمل اجتماعين في عام 2016، في 10 يونيو/حزيران و20 سبتمبر/أيلول، واجتماعين في عام 2017، في 23 يناير/كانون الثاني و3 مارس/آذار. وفيما يلي التشكيلة الحالية لمجموعة العمل: فرنسا، وأيرلندا، واليابان، والسويد (القائمة ألف)؛ ونيجيريا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (القائمة باء)؛ وغانا (القائمة الفرعية جيم–1)؛ والصين (القائمة الفرعية جيم– 2)؛ والجمهورية الدومينيكية (القائمة الفرعية جيم– 3).

[9] انظر الوثيقة EB 2016/119/R.5 للاطلاع على مزيد من الوصف.

[10] الوثيقة EB 2016/119/R.5.

[11] تم إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في مكون الاحتياجات في المعادلة تلبيةً لتوصية التقييم المؤسسي بتعزيز التركيز على الفقر الريفي، وخاصة تقييم كيفية إدراج مقاييس الضعف والهشاشة، وعدم المساواة في الدخل، والفقر غير فقر الدخل.

حساب مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. كما أجرت إدارة الصندوق التعديلات اللازمة على المعادلة لاستيعاب إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق واستبعاد مؤشر تخصيص الموارد للمؤسسة الدولية للتنمية، واستعرضت الأوزان الترجيحية للمتغيرات الفردية ومكوني المعادلة، واستكشفت خيارات لتخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة.

11- وتلخص هذه الوثيقة أهم نتائج المرحلة الثانية، وتقترح تغييرات على أوزان المعادلة لينظر فيها المجلس التنفيذي، بما في ذلك المعادلة الحسابية النهائية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأخيرا، تعرض الوثيقة تحسينات على فعالية وكفاءة عملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وتسييرها.

ثانيا– الانتهاء من تعزيز المتغيرات[12]

12- أوصى التقييم المؤسسي بتحسين متغير أداء القطاع الريفي من خلال إعادة النظر في المؤشرات والأسئلة الأساسية من أجل رصد تركيز الصندوق وولايته في عملية التخصيص القطرية. وبدأت إدارة الصندوق عملية تحسين تقدير أداء القطاع الريفي خلال المرحلة الأولى، وانتهت منها في المرحلة الثانية. ويرد وصف لهذه العملية أدناه ويمكن الاطلاع على تفاصيلها في الذيل الأول. وفيما يتعلق بالحافظة المعرضة للمخاطر، خلص التقييم المؤسسي بشكل لا يقبل الجدل إلى حقيقة أن هذا المتغير يستند إلى مقياس راسخ (المشروع المعرض للمخاطر) ويشكل جزءا من نظام التقييم الذاتي للصندوق. ولا تزال سمة الحافظة المعرضة للمخاطر هذه دون تغيير. وبدلا من ذلك، أجرت إدارة الصندوق تغييرات في كيفية دمج هذا المقياس في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لتعزيز موضوعية هذه العملية.

(أ) تقدير أداء القطاع الريفي

13- تم تصميم تقدير أداء القطاع الريفي لتوفير مقياس لأداء أطر السياسات القطرية في المجالات التي تنطبق على فقراء الريف. ويرد وصف للتغييرات المقترحة على تقدير أداء القطاع الريفي في الملحق الأول من "نهج استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء"، وقد استعرضها المجلس التنفيذي في ديسمبر كانون/الأول 2016.[13] وتتماشى التغييرات مع توصية التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق بإعادة النظر في مؤشرات وأسئلة أداء القطاع الريفي، لكي "تعكس الأولويات والفرص والتحديات الناشئة في القطاع الريفي".[14] كما أنها تعكس قرار إلغاء متغير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، نظرا لأن عدم توافر درجة تقييم السياسات والمؤسسات القطرية للعديد من البلدان يؤدي حاليا إلى تشوهات في المعادلة، وأن هناك ارتباط قوي بين بالأسئلة ذات الصلة ضمن المتغيرات في أداء القطاع

[12] يحتوي الملحق الأول على وصف كامل لجميع المتغيرات المدرجة في المعادلة.
[13] الوثيقة EB 2016/119/R.5.
[14] الوثيقة EB 2016/117/R.5.

الريفي وتقييم السياسات والمؤسسات القطرية.[15] ويرد الاستبيان المفصل والتوجيهات المتعلقة بتحديد درجات التقدير المعزز لأداء القطاع الريفي في الذيل الأول.

14- والتقدير المعزز لأداء القطاع الريفي: (1) يحتفظ بالتركيز على السكان الريفيين والسياسات والمؤسسات التي كانت تشملها النسخة السابقة؛ (2) يحتفظ بجميع فئات الأسئلة في تقدير أداء القطاع الريفي الحالي، وإن كان ذلك بطريقة أكثر كثافة للحد من التكرار؛ (3) يحسن الأسئلة للقضاء على الدرجة العالية من الارتباط بين الأسئلة والأسئلة الفرعية الموجودة في النسخة الحالية؛ (4) يحدّث الأسئلة لتعكس أفضل الممارسات الحالية والمقاييس والمؤشرات الجديدة (أي بشأن الشمول المالي الريفي وسياسات المساواة بين الجنسين)؛ (5) يضيف أسئلة جديدة تستجيب لنموذج العمل الحالي للصندوق وأهدافه الاستراتيجية بشأن البيئة وتغير المناخ والتغذية.

15- وبالإضافة إلى ذلك، يوفر تقدير أداء القطاع الريفي المعزز توجيها أفضل فيما يتعلق بمصادر البيانات التي يتعين استخدامها للنهوض بالموضوعية، ويضع عملية أكثر قوة لاستعراض الأقران. ونظرا لأن درجات أداء القطاع الريفي تعكس جودة السياسات والمؤسسات التي عادة لا تتغير تغيرا جذريا خلال فترات قصيرة من الزمن، وبهدف تحقيق الكفاءة كجزء من عملية التعزيز، يُقترح إجراء تقدير أداء القطاع الريفي مرة واحدة في كل دورة من دورات تجديد الموارد، في العام الذي يسبق بدء الدورة.

16- وفي نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سيؤثر تقدير أداء القطاع الريفي المعزز على المخصصات القطرية من خلال تقييم الأداء القطري في وضع سياسة وإطار مؤسسي مواتيين للحد من الفقر بشكل مستدام، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة للفقر الريفي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد منهجية تتيح تقييم الأداء القطري على مر الزمن. وهذه سمة مبتكرة سيجري اختبارها عند الاضطلاع بأول عملية للتحديد المعزز لدرجات أداء القطاع الريفي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتيح تقدير أداء القطاع الريفي أيضا فرصة للانخراط في حوار السياسات مع السلطات القطرية، وخاصة خلال تصميم وتنقيح برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمذكرات الاستراتيجية القطرية.

(ب) متغير الحافظة المعرضة للمخاطر

17- تستخدم جميع المؤسسات المالية الدولية الرئيسية مفهوم المشروع المعرض للمخاطر كأساس للتقييم السنوي لحوافظها الاستثمارية استنادا إلى جوانب تنفيذ مختلفة. وينتج عن هذا التقييم درجة تُستخدم لتوليد القيمة الكلية للحافظة المعرضة للمخاطر المدرجة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ذي الصلة. وهذا هو الحال في الصندوق أيضا.

18- ويقوم الصندوق حاليا بتنقيح المعايير التي يستخدمها لتحديد المشروعات التي تواجه مشاكل، كجزء من التعزيز الجاري لمبادئ الصندوق التوجيهية بشأن الإشراف ودعم التنفيذ. ولأغراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، تشتمل المبادئ الأساسية المتعلقة بهذا المتغير على ما يلي: (1) بهدف تحقيق الكفاءة،

[15] الوثيقة EB 2016/117/R.5، الذيل، الصفحة 72، الفقرة 307 "...، في حين يقر التقييم بأن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية يمثل مقياسا لبيئة السياسات والبيئة المؤسسية الأوسع نطاقا للبلد، بينما يقيّم أداء القطاع الريفي بيئة السياسات والبيئة المؤسسية في القطاع الزراعي والريفي، فإن هناك علاقة وثيقة بين درجات هذين المتغيرين. وبالتالي، نظرا لولاية الصندوق وتركيزه على القطاع الريفي، وعلى افتراض تحسن مؤشرات وعملية أداء القطاع الريفي في المستقبل، يمكن القول إن استخدام المتغيرين في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق قد لا يكون ضروريا جدا".

تظل عملية تحديد المشروعات المعرضة للمخاطر ضمن إجراءات المنظمة الخاصة بتقييم أداء المشروعات والإبلاغ عنه؛ (ب) عملية صريحة وشفافة ومتسقة؛ (3) تكفل وتيرة التحديث أن تنعكس التغيرات في أداء الحافظة في العملية السنوية للتخصيص في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويتماشى النهج الذي اعتمدته إدارة الصندوق في تحديث مفهوم المشروعات المعرضة للمخاطر مع المبادئ التوجيهية للإشراف ودعم التنفيذ مع هذه المبادئ.

19- ومن أجل مراعاة أداء العمليات الجارية التي يمولها الصندوق في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، يستخدم الصندوق في الوقت الحالي مصفوفة تحويل تأخذ بعين الاعتبار أداء كل مشروع على حدة (المشروع الذي يعاني من مشاكل فعلية، والمشروع غير المعرض للمخاطر، والمشروع الذي يعاني من مشاكل محتملة) وتحوله إلى درجة تتراوح من 1 إلى 6. وعند القيام بذلك، تراعي مصفوفة التحويل الحجم الكلي للحافظة. ويُستخدم متوسط مرجح على ثلاث سنوات لهذه القيمة في حساب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتجنب الاختلافات الكبيرة من سنة إلى سنة.[16]

20- وترد المنهجية المقترحة لحساب القيمة المعززة لأداء الحافظة والصرف بالتفصيل في الملحق الثاني. وهي تختلف عن المنهجية الحالية من ثلاثة جوانب وهي: (1) أنها تستبعد المشروعات المحتمل أن تواجه مشاكل من الحساب؛ (2) أنها تشمل مقياساً لأداء الصرف على مستوى الحافظة، بحيث يسفر انخفاض معدل الصرف منخفض عن قيمة أقل للحافظة المعرضة للمخاطر؛ (3) أنها تأخذ في الاعتبار عمر المشروعات الفردية في الحافظة، نظرا لأننا نعلم أن وتيرة الصرف في المشروعات الأصغر عمرا أبطأ، وأنها تزيد مع تقدم عمر المشروعات.

21- ويتم استبعاد المشروعات المحتمل أن تواجه مشاكل لعدم التأثير سلبا في حالة الكشف المبكر عن التحديات المحتملة وتحفيز حشد الدعم التشغيلي الإضافي قبل أن تصبح المشروعات في مخاطر حقيقية. ويؤكد إدراج مقياس للصرف القدرة على صرف الموارد بسرعة وكفاءة، لتمويل تنفيذ المشروعات، باعتباره مؤشرا لنجاح المشروع. وبالتالي، تنخفض درجة الحافظة المعرضة للمخاطر بالنسبة للحوافظ التي تتأخر في صرف تمويلها. وعند القيام بذلك، سيراعى عمر الحافظة. وتكفل المنهجية المقترحة الموضوعية في عملية الحساب لأنها تقوم على معادلة. وتماشيا مع المنهجية الحالية، سيُستخدم متوسط الحافظة المعرضة للمخاطر على ثلاث سنوات في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للحد من التقلبات في التخصيصات من سنة إلى سنة.

ثالثا– وضع المعادلة

22- عند إعداد المعادلة المعززة، واجهت إدارة الصندوق ثلاثة تحديات أولية: (1) كيفية معالجة استبعاد تقييم السياسات والمؤسسات القطرية من مكون الأداء القطري؛ (2) كيفية إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في مكون الاحتياجات؛ (3) تطبيع متغير السكان الريفيين. وبالإضافة إلى ذلك، وعند بناء سيناريوهات لمحاكاة أثر الخيارات المختبرة على التوزيع العام للتخصيصات، طبقت إدارة الصندوق بعض القيود المحددة بوضوح:

[16] الوثيقة EB 2003/79/Rev.1، الملحق الثاني.

أ) تطبيق حد أدنى للتخصيص (مليون دولار في السنة)؛

ب) تطبيق حد أقصى للتخصيص (5 في المائة من التخصيص السنوي الكلي من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء)؛

ج) تطبيق نهج الحجم المعدل في إطار القدرة على تحمل الديون؛

د) تخصيص ثلثي الموارد الأساسية بشروط تيسيرية للغاية؛

هـ) تخصيص 40–45 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا جنوب الصحراء.

23- ويتماشى تطبيق الحد الأدنى والحد الأقصى للمخصصات مع منهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحالية. ويعد تطبيق نهج الحجم المعدل جزءا من منهجية إطار القدرة على تحمل الديون التي وافق عليها المجلس التنفيذي.[17] وتحددت نسبة الموارد التي ستخصص على أساس شروط تيسيرية للغاية وفقا لسياسات ومعايير التمويل في الصندوق التي وافق عليها مجلس المحافظين في عام 2013.[18] وتمثل نسبة الموارد التي ستخصص لأفريقيا جنوب الصحراء التزاما من التزامات التجديد التاسع لموارد الصندوق.[19]

24- وبالإضافة إلى ذلك، وبما يتماشى مع الهدف من استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، قيّمت إدارة الصندوق فيما لو كانت الخيارات التي جرى اختبارها توفر موارد إضافية للبلدان الأكثر ضعفا وتلك التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة.[20]

25- وفي الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، عرضت إدارة الصندوق معادلة وفرت، عند اختبارها على برنامج القروض والمنح في التجديد العاشر لموارد الصندوق، حلولا فعالة لإدراج متغيرات جديدة في المعادلة أو استعراض المتغيرات الحالية، وتمتثل في الوقت نفسه للقيود الوارد وصفها أعلاه. وترد النتائج المفصلة للاختبار والسيناريوهات المبينة في الذيل الثاني، وكانت المعادلة هي:

[السكان الريفيون$^{0.4}$ X نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي$^{-0.25}$ X (1 + مؤشر الضعف الخاص بالصندوق)] X الاحتياجات

(0.65 X أداء القطاع الريفي + 0.35 X أداء الحافظة والصرف)^2 الأداء

26- وتصف الأقسام التالية الاختبار المُجرى للوصول إلى هذا المقترح الأولي للمعادلة.

27- **إلغاء متغير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية من مكون الأداء القطري.** خلال المرحلة الأولى من عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أجرت إدارة الصندوق اختبارا لأثر مجرد إلغاء متغير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية من المعادلة. وكما هو موضح في الوثيقة EB 2016/119/R.5، أسفر ذلك عن اختلافات كبيرة في التخصيص للبلدان التي سجلت درجة جيدة بشأن استقرار الاقتصاد

[17] الوثيقة EB 2007/90/R.2.

[18] الوثيقة GC 36/L.9، 2013.

[19] الوثيقة GC 35/L.4 "وسوف يواصل الصندوق في فترة التجديد التاسع لموارده تركيز اهتمامه التشغيلي على البلدان المنخفضة الدخل التي لا تزال في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنمائية. وبالنظر إلى ما تتيحه منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من آفاق طيبة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى ضوء الحاجة الملحة إلى التصدي لأثر تغير المناخ يتوقع الصندوق خلال فترة التجديد التاسع ووفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن ينفق ما يتراوح بين 40 و50 في المائة من موارده في هذا الإقليم."

[20] جميع الاختبارات استخدمت مخصصات التجديد العاشر لموارد الصندوق كمرجع، بدون أن تحدد إدارة الصندوق أي سقف على البلدان ذات قيود على أداء الحافظة أو القدرة الاستيعابية.

الكلي، والتي يميل متغير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية إلى مكافأتها عليها. وللتغلب على ذلك، قررت إدارة الصندوق إدراج الأبعاد الكلية لتقييم السياسات والمؤسسات القطرية ذات الصلة في درجة أداء القطاع الريفي المنقح (كما هو موضح في القسم الثاني أعلاه). وتشكل الأسئلة المتعلقة بالاقتصاد الكلي الآن نحو 25 في المائة من استبيان أداء القطاع الريفي. وثانيا، من أجل الحفاظ على الوزن الكلي الحالي لمكون الأداء القطري في المعادلة، أضافت إدارة الصندوق الوزن الترجيحي الحالي المستند إلى تقييم السياسات والمؤسسات القطرية في المعادلة (0.2) إلى وزن أداء القطاع الريفي (0.45). وبالتالي، لأغراض الاختبار، تمت زيادة الوزن الترجيحي لأس أداء القطاع الريفي الحالي إلى 0.65.

28- وأظهر الاختبار أن زيادة الوزن الترجيحي الحالي لمتغير القطاع الريفي للتعويض عن شطب تقييم السياسات والمؤسسات القطرية تقلل بشكل كبير الأثر على توزيع المخصصات الذي حدث بسبب شطب تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (مع ثبات العوامل الأخرى)، مما يجعل هذا حلا مجديا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دمج المتغيرين يبسط المعادلة، كما أوصى بذلك التقييم المؤسسي.

29- **إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق.** نظرت إدارة الصندوق في طريقتين لإدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في عملية حساب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأجري تقييم للطريقتين على أساس أثرهما على مخصصات البلدان الأكثر ضعفا.[21] واختبرت إدارة الصندوق أولا استخدام مؤشر الضعف الخاص بالصندوق كعامل خصم.[22] وأدى ذلك إلى أثر لا يذكر على التخصيصات قدره حوالي واحد في المائة إجمالا. وأجري بعد ذلك اختبار ثان لإدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في مكون الاحتياجات من المعادلة. وعن طريق القيام بذلك، ارتفعت مخصصات أشد 40 بلدا ضعفا بنحو 10 في المائة إجمالا. وبالتالي، اعتبر هذا الحل حلا أكثر كفاءة لتوجيه حجم أكبر من الموارد إلى البلدان الأكثر ضعفا.

الإطار 2

مؤشر الضعف الخاص بالصندوق

وضع مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ليعكس الأبعاد المتعددة للفقر الريفي بشكل أفضل في مكون الاحتياجات القطرية من معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبالتالي، تم اختيار المتغيرات المدرجة في مؤشر الضعف الخاص بالصندوق لتعكس التركيز الخاص للصندوق على فقراء الريف. وبصفة عامة، يوفر مؤشر الضعف الخاص بالصندوق مؤشراً للرفاه في المناطق الريفية، وهو يأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ. وتُنظم المؤشرات حول العناصر الثلاثة التي تحدد الضعف أمام المناخ (التعرض والحساسية والقدرة على التأقلم)، ويمكن أن يرتبط كل عنصر منهما بمجال تركيز واحد أو أكثر من مجالات تركيز مؤشر الضعف الخاص بالصندوق (الأمن الغذائي، والتغذية، وعدم المساواة، والضعف أمام المناخ).

[21] هذه هي البلدان التي تقع في أعلى شريحتين خُمسيتين وفقا لدرجات مؤشر الضعف الخاص بالصندوق. ويتراوح مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ما بين صفر و1، حيث يشير 1 إلى أعلى مستويات الضعف.

[22] كرر هذا الاختبار المنهجية المستخدمة عند تطبيق نهج الحجم المعدل على البلدان المستفيدة من إطار القدرة على تحمل الديون على مؤشر الضعف الخاص بالصندوق.

وسيتم إصدار مؤشر الضعف الخاص بالصندوق مرة واحدة لكل دورة من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لاستخدامه في حسابات التخصيص في السنة الأولى.

30- **تطبيع متغير السكان الريفيين.** خلص التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق إلى أن السكان الريفيين هو إلى حد بعيد المؤشر الذي ينطوي على أكبر قدر من التقلب، وهو أيضا متغير معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق الأكثر ارتباطا بالمخصصات القطرية.[23] كما أشار أيضا إلى أن الوزن الترجيحي الحالي لهذا المتغير يسفر عن مخصصات لأكبر الدول الأعضاء تزيد عن الحد الأقصى للتخصيص المعمول به. ويؤدي ذلك إلى تطبيق الحد الأقصى (5 في المائة من مجموع الموارد في أي دورة تخصيص سنوية)، مما يضفي قدراً من العشوائية في المعادلة.[24]

31- واختبرت إدارة الصندوق طريقتين للتطبيع، أي الحد من تقلبات متغير السكان الريفيين. فاختبرت أولا استبدال متغير السكان الريفيين بقيمته اللوغاريتمية.[25] وأدى ذلك إلى انخفاض كبير أو زيادة كبيرة في المخصصات لجميع البلدان،[26] وتقاربت جميع المخصصات ضمن نطاق محدود للمخصصات، كما هو مبين في الشكل 1. وفي حين أن هذا يقضي على الحد الأدنى والحد الأقصى للمخصصات، فإنه يمهد جميع المخصصات، مما يؤدي إلى اختلافات صغيرة في التخصيص بين البلدان ذات الكثافة السكانية الريفية الصغيرة والكبيرة.

32- واختبرت إدارة الصندوق أيضا تطبيع هذا المتغير عن طريق تعديل قيمته الأسية، التي تبلغ حاليا 0.45. وأجريت التجارب بتغيير الأس تدريجيا بمقدار 0.05 نقطة ليصل الحد الأدنى للأس 0.20. وأظهرت نتائج الاختبار أن السيناريو الأفضل أداء هو الذي يطبق فيه أس قدره 0.40 على متغير السكان الريفيين، كما يرد في الشكل 1. ومزايا هذا الحل كما يلي: (1) تصبح أقصى المخصصات متوائمة مع نحو 5 في المائة من مجموع مظروف الموارد؛ وهذا يعني أنه لم تعد هناك حاجة إلى تطبيق الحد الأقصى البالغ 5 في المائة في جميع الحالات؛[27] (2) تصل أقل المخصصات إلى 1.5 مليون دولار أمريكي سنويا، بدون الحاجة إلى زيادتها كما هو الحال في الوقت الحالي للوصول إلى أدنى تخصيص في الوقت الراهن؛[28] (3) تزيد المخصصات للبلدان التي تحصل حاليا على الحد الأدنى من المخصصات نتيجة قلة عدد السكان الريفيين؛ (4) تظل المعادلة بسيطة. وبالتالي تقترح إدارة الصندوق خفض أس متغير الفقر الريفي إلى 0.40.

[23] الوثيقة EB 2016/117/R.5، الملحق الرابع.

[24] غير أن التقييم المؤسسي يقر بأن التشويه الناشئ عن تحديد حد أقصى للمخصصات (بالنسبة المئوية) يكفل للبلد المعني تخصيص كبير نسبيا، ولكنه يحرر، في الوقت نفسه، بعض الموارد للدول الأعضاء المتلقية الأخرى. ويخلص التقييم المؤسسي إلى أن هذه سمة مهمة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، بالنظر إلى أن احتمال إدراج جميع البلدان المتلقية.

[25] كما تم توضيحه في التقييم المؤسسي، فإن "... هذا الشكل من متغير السكان له تأثير طبيعي يجعل توزيع قيم السكان أقرب إلى التوزيع الخطي – أي أنه يخفض نطاق الاختلاف ويمكن أن يجعل مخصصات أكبر البلدان متسقة بما فيه الكفاية لتجنب الحاجة إلى تحديد سقف اصطناعي"، الوثيقة EB 2016/117/R.5، الصفحة 28.

[26] الوثيقة EB 2016/119/R.5، الصفحتان 4 و5.

[27] تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى حد أقصى لسقف المخصصات بالنسبة المئوية ستظل قائمة، نظرا لأن السكان الريفيين متغير يمكن أن يزيد إلى ما لا نهاية.

[28] يبلغ الحد الأدنى للمخصصات في الوقت الحالي مليون دولار أمريكي في السنة.

الشكل 1: خيارات لتطبيع متغير السكان الريفيين

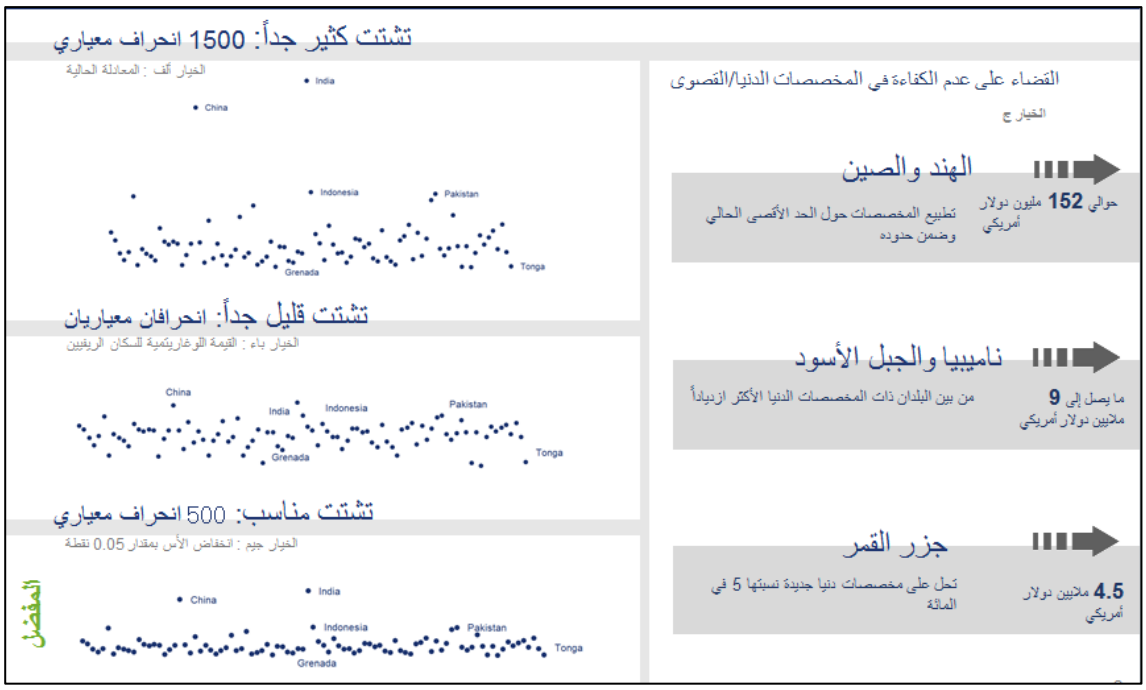

رابعا- تحليل الحساسية

33- إن تحليل الحساسية عبارة عن مجموعة من الأدوات الإحصائية التي يمكن استخدامها لتقييم مختلف جوانب نموذج.[29] والهدف من تحليل الحساسية الإجابة على التساؤل "ماذا لو؟". وهو يقدّر متانة المعادلة في وجه المخاطر المحتملة والتغييرات المستقبلية في قيم المتغيرات ضمنها. وفي حالة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، حيث إنه ليس نموذجا بالمعنى الدقيق ولكن معادلة مركبة، فقد استُخدم نهج الحساسية لاختبار مدى تأثير انعدام اليقين (أو التغيير المحتمل) لكل متغير من المتغيرات على نتيجة المعادلة.

34- وبما أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ينطوي على أن توزيع للمخصصات يستند إلى درجة البلد المحسوبة من خلال معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فقد اختبرت إدارة الصندوق كيف تغيرت المخصصات مقارنة بالتغييرات المطبقة (انظر الجدول 1) على كل من:

(أ) جميع المتغيرات – الاختبار (1)؛

(ب) متغيراته الفردية – الاختباران (2) و(4))؛

(ج) حجم برنامج القروض والمنح – الاختبار (3)؛

[29] في عملية تقييم أنسب نموذج لمجموعة من الملاحظات، يُستخدم تحليل الحساسية بشكل شائع لتحديد ما يلي: (1) المعلمات التي تتطلب المزيد من البحوث لتعزيز القاعدة المعرفية، وبالتالي الحد من عدم يقين الناتج؛ (2) المعلمات غير المفيدة والتي يمكن استبعادها من النموذج النهائي؛ (3) المدخلات التي تؤدي إلى أكبر تقلبات في المخرجات؛ (4) المعلمات الأكثر ارتباطا بالمخرجات؛ (5) عند تطبيق النموذج، ما الذي ينتج عن تغيير معلمة مدخل معين. D.M. Hamby, *A review of techniques for parameter sensitivity analysis of environmental models* (Ann Arbor, MI, USA: Environmental Monitoring and Assessment, School of Public Health–I, University of Michigan, 1994).

(د) مجموعة موحدة من متغيرين هما السكان الريفيين ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي – الاختبار (5).

35- ويرد وصف لمجموعة التغيرات الافتراضية في المعادلة التي يجري اختبارها من خلال عمليات محاكاة في الجدول 1. وعند تقييم نتائج كل تحليل للحساسية، تم فحص الأثر على نسبة المخصصات للبلدان المقترضة بشروط تيسيرية للغاية، جنبا إلى جنب مع نسبة الموارد المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء، وإلى أكثر البلدان ضعفا وتلك التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة. وثبت أن المعادلة مستقرة في جميع الحالات، في حين أنها حساسة جدا للتغيرات في المتغيرات الفردية على مستوى فرادى البلدان. وتعتبر هذه النتيجة إيجابية، لأنها تعني أن المخصصات القطرية تعكس التغيرات في متغيري الاحتياجات والأداء، على الرغم من أنها لا تترجم إلى تغيرات مقابلة في المخصصات حسب مجموعات البلدان، نظرا لأن البلدان تتنافس فيما بينها في إطار عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

الجدول 1

تحليل الحساسية من المعادلة الجديدة المقترحة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

رقم الاختبار	*التغير المطبق*	*الهدف من الاختبار*	*المنهجية*	*النتائج*
1	صدمات لجميع المتغيرات في نفس الوقت	تقييم الاستقرار من حيث مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مع مرور الوقت واستجابته للتغيرات الواقعية	تعرضت جميع المتغيرات لصدمة بحجم متناسب لاتجاهها التاريخي على مدار 15 سنة (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والسكان الريفيون) أو إلى نطاقها الفعلي (1–2 لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق، و1–6 لأداء القطاع الريفي والحافظة المعرضة للمخاطر) في الاتجاهين (±)	هذه المعادلة مستقرة كنظام وتحافظ على مستوى التوزيع بين مجموعات البلدان
2	صدمات لكل متغير على حدة	تقييم مرونة المتغيرات الفردية، أي كيف يؤثر كل متغير فردي على المخصصات لمجموعات البلدان	تعرضت المتغيرات لصدمة، كل على حدة، من خلال: • نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والسكان الريفيون: 3 مرات معدل النمو السنوي لكل بلد • مؤشر الضعف الخاص بالصندوق: ± 0.3 • أداء القطاع الريفي: ± 0.9 • الحافظة المعرضة للمخاطر: ± 1.7	الصدمات لمتغير واحد لا تؤثر على توزيع المخصصات على مجموعات البلدان
3	صدمة لحجم برنامج القروض والمنح	تقييم آثار الزيادات أو الانخفاضات في مظروف برنامج القروض والمنح على التوزيع العام للمخصصات	تعرض برنامج القروض والمنح في التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى صدمات قدرها ± 13 في المائة و25 في المائة، وهي النسب التي سيتم النظر فيها خلال مناقشات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق	هذه المعادلة مستقرة على مستوى التوزيع، ولكنها تعني تغيرات كبيرة على المستوى القطري
4	صدمات لمتغير الواحد على حدة على مجموعة مختارة من البلدان	تقييم استجابة المخصصات للتغيرات في متغيرات فردية على المستوى القطري	تم تقسيم المجموعة الكاملة من البلدان النشطة إلى ثلاث مجموعات حول المخصص الوسيط: الأعلى والوسيط والأدنى. وتعرض بلد واحد من كل مجموعة لصدمة لتحديد عينة تمثيلية	المخصصات شديدة الحساسية للصدمات التي يتعرض لها متغير واحد
5	صدمات لمتغيري السكان الريفيين ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	تقييم استقرار المعادلة مع مرور الوقت	بما أن متغيري السكان الريفيين ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هما الأكثر تأثيرا على المخصصات النهائية، أُجري تحليل للاتجاهات للتنبؤ بقيمهما في المستقبل في فترتي التجديد التاليتين للموارد. وجرى اختبار القيم المقدرة وفقا للمعادلة المقترحة بدون تغيير العوامل الأخرى.	أظهرت المعادلة استقرارها مع مرور الوقت كنظام، في حين يمكن التنبؤ بالتقلبات على المستوى القطري.

خامسا– تحقيق التوازن بين مكوني الاحتياجات والأداء

36- خلص التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق إلى أن المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مدفوعة بالاحتياجات، وتُحدد متغيرات الاحتياجات نسبة 65 في المائة منها ومتغيرات الأداء نسبة 35 في المائة منها. وأوصى التقييم المؤسسي بإعادة تقييم التوازن بين مكوني الاحتياجات القطرية والأداء في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ووافقت إدارة الصندوق على أن تقيّم المعادلة بقصد تعزيز آثارها كحافز لتحسين الأداء.[30] غير أنه في استجابتها للتقييم المؤسسي، أشارت إدارة الصندوق إلى "أنه على الرغم من الحدس القائل (لأن المعادلة معادلة مركبة) أن إعطاء وزن ترجيحي أكبر (وحتى أكبر بكثير) لمتغير واحد (أو مكون واحد) في المعادلة لا يعني بالضرورة أن البلدان التي تحظى بدرجات أفضل في هذا المتغير تتلقى المزيد من الموارد، حتى وإن كانت درجات هذا المكون أفضل من أي مكون آخر في المعادلة. وأما كون الأثر سلبيا أو إيجابيا، فهو يعتمد على نسبة درجات هذا المتغير إلى درجات المتغيرات الأخرى مقارنة ببلدان أخرى."[31]

37- وأكد تحليل إدارة الصندوق نفسه طابع المعادلة القائم على الاحتياجات. غير أنه أثبت أيضا النظرة الواردة في استجابة إدارة الصندوق. فالتغييرات في أوزان المتغيرات الفردية أو أوزان المكونات لا تؤدي إلى نتيجة خطية في اتجاه واحد. ويرجع ذلك إلى الطابع المضاعف للمعادلة، نظرا لأن النتيجة التي يتم الحصول عليها لكل بلد ستؤثر على النتيجة التي تتحقق لكل البلدان الأخرى المدرجة في الحساب، ضمن علاقة مترابطة.

38- وبالتالي، هناك قيود في محاولة الفصل بين تأثير المكونين الفرعيين للاحتياجات والأداء في تحديد المخصصات النهائية، حيث إن الطابع المضاعف للمعادلة يضيف أثراً مشتركاً للمساهمة المستقلة لكل مكون. وبالتالي، فإن النتائج المعروضة في هذا القسم بشأن تحقيق التوازن بين الاحتياجات والأداء تشكل نتائج تقديرية. وبناء على ذلك، يمكن النظر في تغيرات الأوزان الترجيحية لمتغيرات المعادلة على توزيع المخصصات بين مجموعات البلدان.

39- وترد أدناه أربعة سيناريوهات لينظر فيها المجلس التنفيذي.[32] وتتطور السيناريوهات من المعادلة المعروضة على مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في اجتماعها الخامس. وقد أُعدت بإدراج زيادة تدريجية على وزن مكون الأداء القطري، والذي يعتبر جوهر التوصيات التي انبثقت عن التقييم المؤسسي للنظام. وكان الغرض من ذلك هو زيادة مرونة مكون الأداء في جميع السيناريوهات المقترحة.

40- وتمتثل السيناريوهات الأربعة المقترحة لالتزامات الصندوق الخاصة بالتمويل بشروط تيسيرية للغاية، وبتخصيص الموارد لأفريقيا جنوب الصحراء. علاوة على ذلك، ولكل سيناريو، جرى تقييم الأثر على توزيع المخصصات وفقا لفئات دخل البلدان. كما تم تقييم نسبة المخصصات للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة.

[30] الوثيقة EB 2016/117/R.5/Add.1.

[31] المرجع نفسه.

[32] السيناريوهات المقترحة تستخدم درجات تقدير أداء القطاع الريفي، ومتغير أداء الحافظة والصرف الجديد.

41- تُظهر الرسوم البيانية المعروضة أدناه على اليسار توزيع المخصصات (بالنسب المئوية) حسب أخماس الاحتياجات والأداء تحت كل سيناريو. ويتم وضع الخرائط لأخماس الاحتياجات (حيث يساوي 1 الأشد احتياجاً) أفقياً، في حين تظهر أخماس الأداء عمودياً (حيث يساوي 1 الأفضل أداءً). ويُظهر التوزيع المثالي تمركزاً أعلى للموارد حول البلدان الأشد حاجة والأفضل أداءً. أما الرسوم البيانية على اليمين، فتعرض توزيع الموارد الناجم عن كل سيناريو للبلدان منخفضة الدخل، ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ومتوسطة الدخل من الشريحة العليا، والتي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة.

42- **السيناريو 1.** يستخدم السيناريو 1 المعادلة التي نوقشت في الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في يناير/كانون الثاني:

[السكان الريفيون$^{0.4}$ X نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي$^{-0.25}$ X (1 + مؤشر الضعف الخاص بالصندوق)] X (0.65 X أداء القطاع الريفي + 0.35 X أداء الحافظة والصرف)^{2}

43- وعلى غرار معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحالية، فإن مخصصات معادلة السيناريو 1 لا تزال مدفوعة بالاحتياجات. وتحدد متغيرات الاحتياجات 56 في المائة من المخصصات في هذا السيناريو، وتحدد متغيرات الأداء النسبة المتبقية والبالغة 44 في المائة. ويحافظ هذا التوازن على أهداف الصندوق من حيث معلمات التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، تُخصص نسبة 82 في المائة من الموارد للبلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

الرسم البياني 1

السيناريو 1، الاحتياجات، والأداء، والدخل وتوزيع المخصصات للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة (في المائة من المجموع)

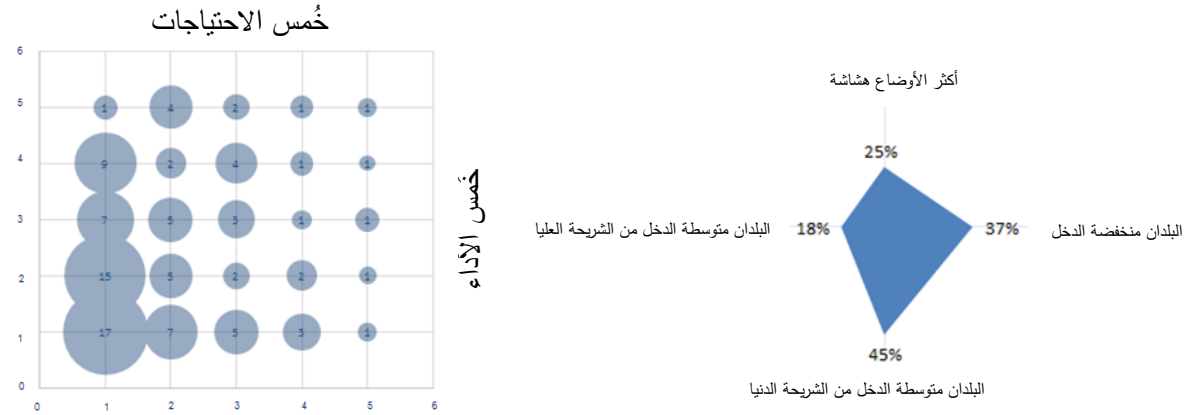

44- **السيناريو 2.** يحتفظ مكون الاحتياجات في السيناريو 2 بوزن أعلى نسبيا (54 في المائة) ويزيد مكون الأداء إلى حد ما (46 في المائة) من خلال زيادة في وزن قيمة أداء الحافظة والصرف، مما يعزز التركيز على أداء العمليات التي يمولها الصندوق:

[السكان الريفيون$^{0.4}$ X نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي$^{-0.25}$ X (1 + مؤشر الضعف الخاص بالصندوق)] X (0.40 X أداء القطاع الريفي + 0.60 X أداء الحافظة والصرف)^{2}

45- ولا يؤثر هذا التحول إلى تركيز أكبر على الأمور التشغيلية (بدلا من السياسات والمؤسسات) بأي شكل على توزيع المخصصات، مقارنة بالسيناريو 1.

الرسم البياني 2

السيناريو 2، الاحتياجات، والأداء، والدخل وتوزيع المخصصات للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة (في المائة من المجموع)

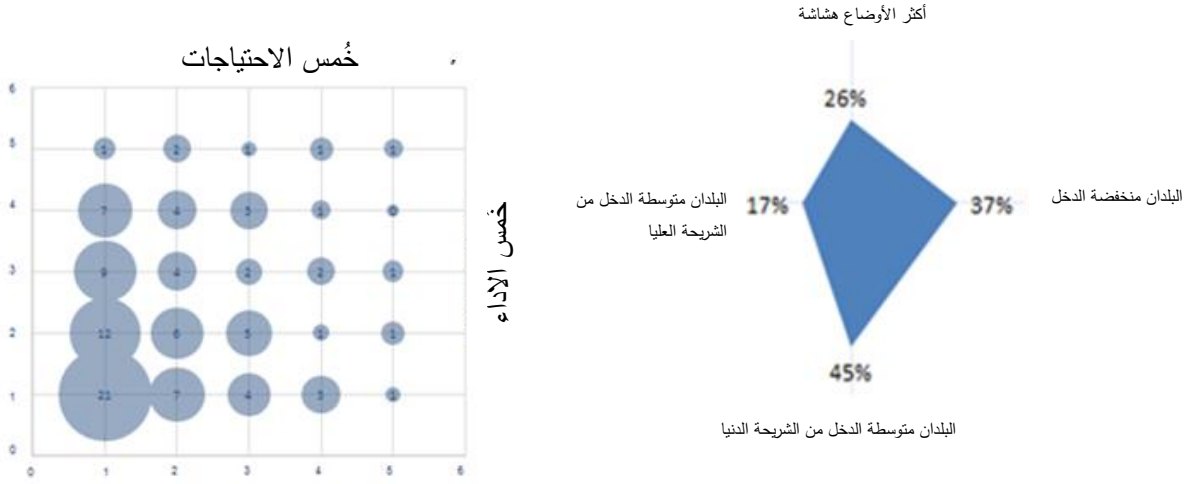

46- **السيناريو 3.** بعد مسار تغيير أوزان المكونات، تم اختبار سيناريوهين آخرين. ففي السيناريو 3 تتغير الأوزان بين مكوني المعادلة باتجاه الأداء، مع الإبقاء على التوازن الجيد بين المكونين الاثنين (48 في المائة لمتغير الاحتياجات و52 في المائة لمتغير الأداء)، وهو ما ينعكس في المعادلة من خلال زيادة أخرى في متغير أداء الحافظة والصرف وزيادة كبيرة في أس مكون الأداء، على النحو التالي:

[السكان الريفيون$^{0.4}$ X نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي$^{-0.25}$ X (1 + مؤشر الضعف الخاص بالصندوق)] X (0.20 X أداء القطاع الريفي + 0.80 X أداء الحافظة والصرف)[4]

47- وفي حالة التحرك في هذا الاتجاه، يتحول توزيع المخصصات نحو البلدان الأفضل أداءً وتخصيص نسبة كبيرة من الموارد للأشد احتياجاً، كما يمكن رؤيته في الرسم البياني 3. علاوة على ذلك، وبسبب زيادة وزن أداء الحافظة والصرف، يوفر هذا السيناريو حافزاً واضحاً للبلدان ولفرق المشروعات لتحسين أداء الحافظة التي يمولها الصندوق من خلال تعزيز تنفيذ المشروعات. ولهذه الأسباب مجتمعة، تقترح إدارة الصندوق أن ينظر المجلس التنفيذي في الموافقة على الصيغة ذات الصلة بالسيناريو الثالث.

الرسم البياني 3

السيناريو 3، الاحتياجات، والأداء، والدخل وتوزيع المخصصات للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة (في المائة من المجموع)

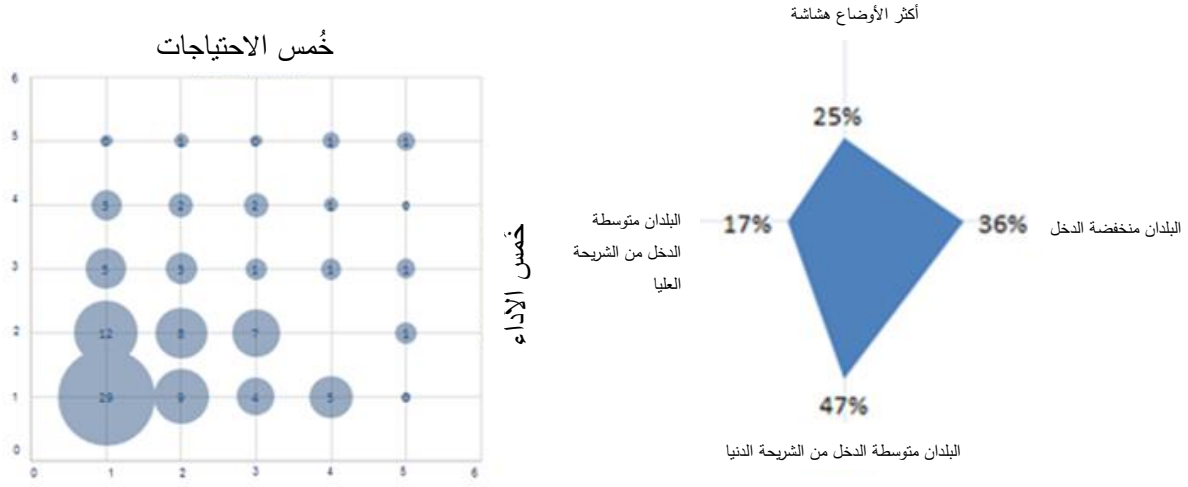

48- **السيناريو 4.** وهو السيناريو الأخير، هو الأشد تركيزاً على الأداء، حيث يكون وزن مكون الأداء أعلى من وزن مكون الاحتياجات بصورة كبيرة (55 في المائة و45 في المائة على التوالي). وتحافظ معادلة هذا السيناريو على الزيادة الكبيرة في وزن الحافظة المعرضة للمخاطر المطبقة في السيناريو 3 وتضاعف أس مكون الأداء ككل:

[السكان الريفيون$^{0.4}$ X نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي$^{-0.25}$ X (1 + مؤشر الضعف الخاص بالصندوق)] X (0.20 X أداء القطاع الريفي + 0.80 X أداء الحافظة والصرف)[8]

49- وفي حين أن هذا السيناريو يتشارك مع السيناريو الثالث في بعض الخصائص الإيجابية، إلا أن تركيزه المتزايد على الأداء يكافئ أفضل البلدان أداءً، ولكنه يقلل مخصصات أشد البلدان احتياجاً.

الرسم البياني 4

السيناريو 4، الاحتياجات، والأداء، والدخل وتوزيع المخصصات للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة (في المائة من المجموع)

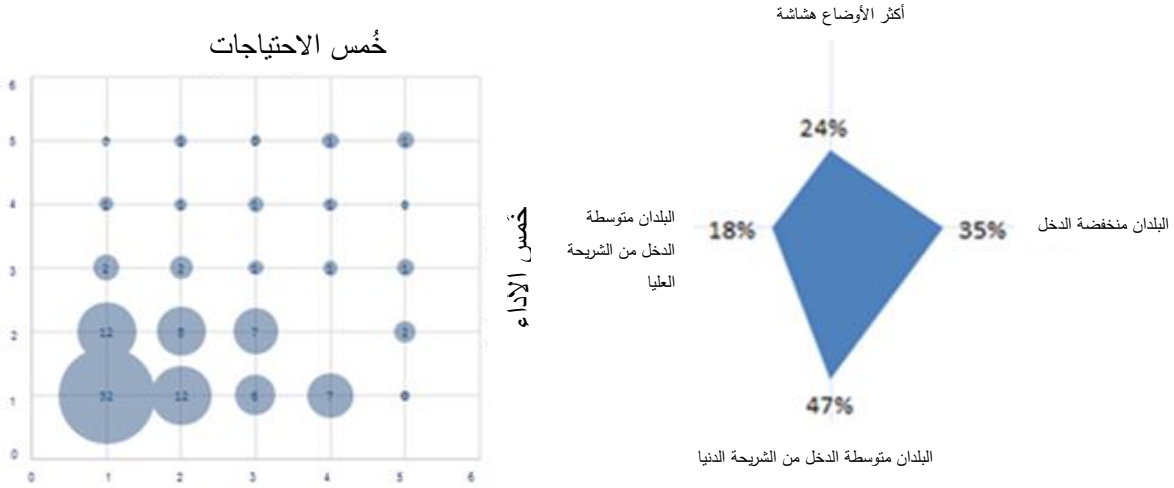

وكما أشير أعلاه، فإن هذه الخيارات معروضة على المجلس التنفيذي للنظر فيها.

سادسا- عملية إدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والتسيير

50- في استجابتها للتقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، التزمت إدارة الصندوق بسلسلة من التحسينات فيما يتعلق بعملية إدارة النظام وتسييره.

51- **رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي.** ازداد عمق الإبلاغ في عام 2016 لتعزيز شفافية النظام. وبالإضافة إلى الإبلاغ عن الدرجات والمخصصات القطرية، ودرجات أداء القطاع الريفي، تضمن التقرير السنوي عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المقدم إلى المجلس معلومات عن البلدان النشطة، والأساس المنطقي لوضع السقوف، والاستخدام الأقصى والأدنى المخصصات، والبلدان التي دخلت من الدورة وتلك التي خرجت منها، وإعادة توزيع المخصصات.[33] وستواصل إدارة الصندوق تزويد المجلس بهذه النظرة العامة الأوسع نطاقا لتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

52- **التسيير.** أوصى التقييم المؤسسي أيضا بأن يتخذ الصندوق نهجا مؤسسيا أكبر إزاء نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بشكل عام. وكان هذا النهج معمولا به منذ عام 2014، عندما وافقت على تخصيصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لأول مرة الهيئتان التنسيقيتان الرئيسيتان للصندوق، وهما لجنة الإدارة التشغيلية ولجنة الإدارة التنفيذية. وسوف تستمر هذه الممارسة في المستقبل.

53- **تحديث أداء القطاع الريفي.** فيما يتعلق بالعمليات المرتبطة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أوصى التقييم المؤسسي بحساب درجة أداء القطاع الريفي بوتيرة أقل، وليس على أساس سنوي كما هي الممارسة الحالية. وتبنت إدارة الصندوق هذه التوصية، نظرا لأن سياسات البلدان وبيئاتها المؤسسية لا

[33] الوثيقتان EB 2016/119/R.2/Rev.1 و EB 2016/119/R.2/Add.1.

تتغير عادة بشكل جذري خلال فترة قصيرة من الزمن. وبالتالي سيتم تحديث درجة أداء القطاع الريفي مرة واحدة في كل دورة من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

54- **المخصصات الدنيا والقصوى والمخصصات المحددة بسقوف.** تتعلق الممارسات الأخرى المتعلقة بإدارة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التي ستستمر بتحديد المخصصات الدنيا والقصوى، والمخصصات المحددة بسقوف للبلدان التي لا يُحتمل أن تستوعب مخصصاتها الكاملة. وسيكفل استخدام المخصصات القصوى أن تواصل الدول الأعضاء الحصول على مخصصات كافية لحجم سكانها الريفيين، مع تجنب في الوقت ذاته الاستيعاب المفرط للبلدان التي تتسم بأكبر عدد من السكان الريفيين. وسوف تكفل المخصصات الدنيا إمكانية وضع برنامج تشغيلي مفيد للبلدان الصغيرة.

55- وسيتم الاحتفاظ بسلطة إدارة الصندوق التقديرية على تحديد سقف مخصصات البلدان، ولكن سيشار بشكل صريح إلى المبادئ التي يجوز بموجبها تطبيق هذه السلطة التقديرية في دليل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي ستصدره إدارة الصندوق فور الانتهاء من عملية استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتماشيا مع الممارسة الحالية، سوف تشتمل هذه المبادئ على مسائل تتعلق بالقدرة الاستيعابية، أو أداء حافظة، أو التأخيرات الكبيرة في تنفيذ الحافظة الحالية. وسوف توفر إدارة الصندوق تفاصيل عن البلدان ذات السقف المحدد وأسباب ذلك في التقرير السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

56- **التعلم.** أوصى التقييم المؤسسي بأن يصدر الصندوق المزيد من مواد التعلم المتعلقة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، نظمت إدارة الصندوق حدث التعلم الأول بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لموظفي الصندوق. وكما أشير، بعد الانتهاء من عملية الاستعراض، سوف تُعد إدارة الصندوق دليلا بشأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للنشر الداخلي والخارجي من أجل تعزيز الشفافية في مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وعملية إدارته والإلمام به.

57- **نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ونظام المحاكاة.** لتعزيز الشفافية في عملية حساب المخصصات، تعمل إدارة الصندوق في شراكة مع فريق شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير نظام لتكنولوجيا المعلومات يحسب المخصصات تلقائيا. وبالإضافة إلى ذلك، أنها تعتزم إدارة الصندوق توسيع وظيفة النظام للسماح للبلدان الشريكة بمحاكاة عملية التخصيص والمخصصات القطرية الناتجة عنها.

58- **إطار القدرة على تحمل الديون ونهج الحجم المعدل.** يجري حاليا استعراض تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق في سياق مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وقد يؤدي ذلك إلى تعديلات على نهج الحجم المعدل الحالي المطبق في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على البلدان المصنفة في الفئتين الحمراء والصفراء في تحليل القدرة على تحمل الديون.

سابعا – الخلاصة

59- أحاطت مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في اجتماعها السادس بما يلي:

- السيناريوهات الأربعة المعروضة أعلاه، والتي تعكس تغيير أوزان المتغيرات المتفق عليها في المعادلة المنقحة للنظام؛
- توضيح إدارة الصندوق بأن الصيغ الأربع جميعها تعزز من التركيز على الأداء عند مقارنتها بالصيغة الحالية، في الوقت الذي تعكس فيه التوازنات المختلفة بين مكوني الاحتياجات والأداء؛
- تأكيد الإدارة على أن جميع السيناريوهات تمتثل للالتزامات المعقودة بشأن التمويل بشروط تيسيرية للغاية وأفريقيا جنوب الصحراء؛
- توصية الإدارة بالموافقة على السيناريو الثالث كخيار يوفر توازناً أفضل بين مكوني الاحتياجات والأداء (48 في المائة للاحتياجات و52 في المائة للأداء)، والذي ينحو إلى تركيز المخصصات في البلدان التي هي في أشد الحاجة إليها والأفضل أداءً، كما هو معروض في الرسم البياني 3؛
- وجهة نظر الإدارة القائلة بأن زيادة وزن أداء الحافظة والصرف مع زيادة أس مكون الأداء يوفران حافزاً واضحاً للبلدان ولفرق المشروعات لتحسين أداء الحوافظ التي يمولها الصندوق؛
- تعترف مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بالعمل الجاد الذي قامت به الإدارة في تحليل ووضع السيناريوهات. وهي تعترف بمقترح الإدارة الخاص بالسيناريو الثالث وتوصي المجلس التنفيذي بتمديد الإطار الزمني لاستكمال استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بحيث يمكن مناقشته والمصادقة عليه في دورة المجلس في سبتمبر/أيلول 2017، وذلك بغية تعميق تحليل بعض القضايا المعينة.[34]

ثامنا–المضي قدماً

60- المضي قدماً – وللانتهاء من التزامات الإدارة فيما يتعلق باستعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – ستواصل إدارة الصندوق العمل على أتمتة عملية الحساب، وتيسير عمليات المحاكاة وجمع المعلومات في شكل لوحة بيانات. وستصدر أيضا دليل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الذي سيصف عملية الحساب والقواعد الإدارية من أجل زيادة الاتساق والشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، ستصدر إدارة الصندوق إجراءات وتوجيهات للمستخدمين بشأن درجات أداء القطاع الريفي الجديدة التي ستتم تجربتها قبل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وأخيرا، فإنها ستعمل على تفعيل تعريف "أكثر الأوضاع هشاشة" لضمان التطبيق المتسق والروابط الكافية مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

[34] سيشار إلى المجالات التي ستخضع لتحليل إضافي في محاضر الاجتماع السادس لمجموعة العمل.

المتغيرات المدرجة في المعادلة المنقحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

	السكان الريفيون	*نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي*	*مؤشر الضعف الخاص بالصندوق*	*أداء القطاع الريفي*	*أداء الحافظة والصرف*
الوصف	السكان الريفيون في البلد	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	يركز مقياس الضعف على الفقر الريفي، والأمن الغذائي والتغذية وتغير المناخ	درجة أداء القطاع الريفي، تتراوح ما بين 1 و6	درجة أداء الحافظة والصرف، تتراوح ما بين 1 و6
ما الذي ترصده	حجم الاحتياجات يتعلق بعدد الأشخاص المتأثرين	مستوى متوسط ثروة الفرد	قابلية البلد للتعرض للعوامل التمكينية الرئيسية للفقر الريفي	مستوى كفاءة السياسات المتعلقة تحديدا بالقطاع الريفي على المستوى الكلي والتي تؤثر تأثيرا مباشرا عليه	مستوى المخاطر للمشروعات في الحافظة القطرية
ما الذي تقيسه	نسبة مجموع السكان التي تعيش بالفعل في مناطق ريفية	نصيب الفرد من الدخل سنوياً، بالدولار الأمريكي	يقيس هذا المؤشر المكون من 12 مؤشرا بأوزان متساوية الضعف الريفي من حيث التعرض، والحساسية ونقص القدرة الاستيعابية للأسباب و/أو الأحداث الداخلية والخارجية	مدى استجابة السياسات لاحتياجات الفقراء الريفيين بموجب ستة جوانب، من خلال 19 سؤالا، يمثل متوسطها الدرجة النهائية	وجود مشاكل بالفعل في مشروعات الحافظة، مع مراعاة حجمها وعمرها ومستوى الصرف
المصدر	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العام	البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العام – طريقة أطلس، تحويل إلى الدولار الأمريكي	الصندوق	الصندوق	الصندوق

متغير أداء الحافظة والصرف

1- يأخذ الإجراء الحالي لأداء حافظة الصندوق بعين الاعتبار جوانب/معايير متنوعة من أجل تصنيف المشروعات:

(1) حالة "المشروع الذي يعاني من مشكلة بالفعل"؛

(2) حالة "المشروع الذي يعاني من مشاكل محتملة"؛

(3) حالة "المشروع غير المعرض للمخاطر"؛

(4) استمرار الحالة مع مرور الوقت؛

(5) الحساسية لحجم الحافظة، من حيث عدد المشروعات.

2- ومن أجل إدراج أداء العمليات الجارية التي يمولها الصندوق في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، يستخدم الصندوق مصفوفة تحويل لحالات الأداء الممكنة المختلفة، كما هو مبين في الجدول 1، ويترجم ذلك إلى درجة على مقياس من 1 إلى 6.

الجدول 1

مصفوفة التحويل المستخدمة لتحديد درجات الحافظة المعرضة للمخاطر قبل الاستعراض

درجة أداء الحافظة	*عدد المشروعات الجارية لدى المقترض*		
	مشروع	*مشروعان*	*ثلاثة مشاريع أو أكثر*
6	المشروع مصنف على أنه " مشروع غير معرض للمخاطر" لسنتين متتاليتين أو أكثر	المشروعان مصنفان على أنهما "مشروعان غير معرضان للمخاطر" لسنتين أو أكثر	نسبة الحافظة المعرضة للمخاطر قدرها 0 في المائة لسنتين متتاليتين أو أكثر
5	المشروع مصنف على أنه "مشروع غير معرض للمخاطر"	المشروعان مصنفان على أنهما "مشروعان غير معرضان للمخاطر"	نسبة الحافظة المعرضة للمخاطر قدرها 0 في المائة 0%
4	المشروع مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل محتملة" ولكن بمجموع درجات للتقدم في التنفيذ/الهدف الإنمائي أقل من 4	مشروع واحد مصنف على أنه "مشروع غير معرض للمخاطر" ومشروع مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل محتملة"	نسبة الحافظة المعرضة للمخاطر قدرها 0–34 في المائة
3	المشروع مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل محتملة" بمجموع درجات للتقدم في التنفيذ/الهدف الإنمائي أقل يساوي 4 (2+2)	المشروعان مصنفان على أنهما "مشروعان يعانيان من مشاكل محتملة" أو مشروع واحد مصنف على أنه "مشروع غير معرض للمخاطر" ومشروع مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل فعلية"	نسبة الحافظة المعرضة للمخاطر قدرها 35–67 في المائة
2	المشروع مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل فعلية"	مشروع واحد مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل محتملة" ومشروع واحد مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل فعلية" أو المشروعان مصنفان على أنهما "مشروعان	نسبة الحافظة المعرضة للمخاطر قدرها 68–100 في المائة

	يعانيان من مشاكل فعلية"		
1	المشروع مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل بالفعل" لسنتين متتاليتين أو أكثر	مشروع مصنف على أنه "مشروع من المحتمل أن يعاني من مشاكل" ومشروع مصنف على أنه "مشروع يعاني من مشاكل بالفعل" أو المشروعان مصنفان على أنهما "مشروعان يعانيان من مشاكل بالفعل" لسنتين متتاليتين أو أكثر	نسبة الحافظة المعرضة للمخاطر قدرها 100 في المائة لسنتين متتاليتين أو أكثر

3- ويمثل حساب الحافظة المعرضة للمخاطر الجديد المقترح تحولا عن النهج النوعي القائم على مصفوفة التحويل الواردة في الجدول 1، إلى معادلة أبسط وتقوم على مقاييس كمية.

المعادلة المقترحة

4- تشتمل المنهجية المقترحة على تغييرين أساسيين:

(أ) أنها تستبعد المشروعات المحتمل أن تواجه مشاكل لعدم التأثير سلبا في حالة الكشف المبكر عن التحديات المحتملة وتحفيز حشد الدعم التشغيلي الإضافي قبل أن تصبح المشروعات في مخاطر بالفعل؛

(ب) أنها تطبق مقياسا لمعدل الصرف، نظرا لأن القدرة على صرف الموارد بسرعة وكفاءة، لتمويل تنفيذ المشروع، تعتبر مؤشرا لنجاح المشروع.

حساب مكونات مقياس أداء الحافظة والصرف

5- **المشروعات التي تواجه مشاكل بالفعل.** نظرا لاستبعاد المشروعات المحتمل أن تواجه مشاكل، يتم قياس أداء الحافظة النشطة لبلد ما بمراعاة المشروعات التي تواجه مشاكل بالفعل فقط، ويحسب على النحو التالي:

- لنفترض أن x هو عدد المشروعات التي تواجه مشاكل بالفعل في حافظة نشطة مكونة من العدد p من المشروعات القطرية (p = حجم الحافظة)؛
- تعرّف نسبة المشروعات التي تواجه مشاكل بالفعل على أنها x/p؛
- يتم حساب درجة متغير المشروعات التي تواجه مشاكل بالفعل على أنه ($1-x/p$) بحيث تكون أعلى قيمة للأداء قدرها 1 (عندما لا يوصف أي من المشروعات على أنه يواجه "مشاكل بالفعل") وتكون أدنى قيمة قدرها 0 (عندما تكون جميع المشروعات مصنفة على أنها "تواجه مشاكل بالفعل).

$$APP = \left(1 - \frac{x}{p}\right)$$

6- **حجم الحافظة.** تُفرّق منهجية تصنيف متغير أداء الحافظة والصرف المقترحة بين الحوافظ الصغيرة والكبيرة، بحيث يعكس متغير أداء الحافظة والصرف الأحجام المختلفة من خلال دالة لوجستية. وتتيح الدالة التفريق بشكل سلس بين أقصى درجة يمكن أن يحصل عليها البلد وفقا لحجم حافظته النشطة. وبالتالي فإن

الدالة تؤدي إلى زيادة تدريجية في درجة أداء الحافظة والصرف فيما يتعلق بعدد المشروعات النشطة في حافظة بلد ما، فتكافئ الحوافظ الأكبر حجما، ولكن دون التأثير سلبا على الحوافظ الصغيرة.

$$\text{حجم الحافظة} = \left(\frac{6}{e^{-0.5p} + 1} \right)$$

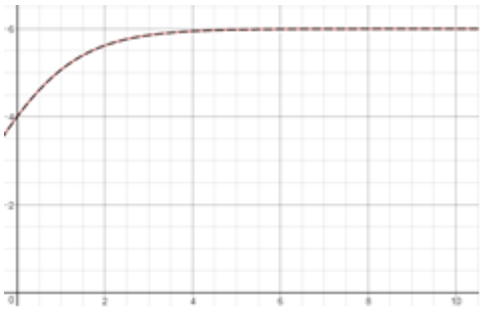

7- **نسبة الصرف.** أدت إمكانية إعطاء وزن للقدرة على تمويل تنفيذ المشروعات بسرعة وكفاءة إلى إدراج مقياس للصرف، وهو نسبة الصرف. وتقاس على أنها النسبة بين قيمة الصرف الفعلية حتى تاريخه والصرف المتاح لسنة التنفيذ الجارية:

$$\text{نسبة الصرف} = \frac{\text{إجمالي المبلغ المصروف حتى تاريخه}}{\text{المبلغ القابل للصرف في بداية العام}} \qquad \in [0,100]$$

8- ويتراوح نطاق نسبة الصرف بين 0 و100 في المائة لكل مشروع. وبعد حساب النسبة، فإنها تطبق في المعادلة كعامل خصم، z، يتراوح من 0 إلى 1، جنبا إلى جنب مع عمر الحافظة.

9- **عمر الحافظة.** كما هو الحال في حساب متغير الحافظة المعرضة للمخاطر القديم، تأخذ المعادلة الجديدة في الاعتبار عمر كل مشروع مدرج في الحافظة: وكلما كان المشروع حديثا كلما زاد التسامح بشأن نسبة الصرف الخاصة به.

إدراج نسبة الصرف وعمر الحافظة في المعادلة

$$\text{معامل الحسم} = \frac{1}{\sum \text{عمر المشروع}} \sum \text{عمر المشروع} \, (1 - \text{نسبة الصرف})$$

10- يتم حساب معامل الخصم كمتوسط مرجح، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من العمر ونسبة الصرف لكل مشروع في الحافظة. ولعدم التأثير سلبا على المشروعات الجديدة، يزيد معامل الخصم مع تقدم المشروع في العمر.

المعادلة النهائية للحافظة والصرف

11- المعادلة النهائية المقترحة لحساب درجة أداء الحافظة والصرف هي:

$$\text{أداء الحافظة والصرف} = \left(\frac{6}{1 + 0.5e^{-p}}\right)\left(\frac{x}{p} - 1\right) - \text{معامل الخصم}$$

12- حيث p مجموع عدد المشروعات النشطة في الحافظة القطرية (حجم الحافظة)؛ وx عدد المشروعات التي تواجه مشاكل بالفعل؛ وz معامل الخصم الناتج عن نسبة الصرف جنبا إلى جنب مع عمر الحافظة.

استمرار الحالة

13- بعد حساب متغير أداء الحافظة والصرف، تُحدد درجاته مرة أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار استمرار حالة كل مشروع: إذا كان متغير أداء الحافظة والصرف في السنتين السابقتين أقل من 3، فيُعتبر أنه يساوي 1؛ وعلى العكس، إذا كان متغير أداء الحافظة والصرف في السنتين السابقتين أعلى من 4، فيُعتبر أنه يساوي 6.

14- وأخيرا، ومن أجل تجنب القيم الناقصة والتقلبات العالية من سنة إلى سنة، يتم استخدام متوسط متجدد كل ثلاث سنوات لمتغير أداء الحافظة والصرف في حساب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

البلدان المصنفة على أنها تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة والمعادلة المنقحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- وافق المجلس التنفيذي في دورته التاسعة عشرة بعد المائة المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2016 على استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة.[35] وتقترح الاستراتيجية تعريفا جديدا للهشاشة، ونهجا جديدا لتحديد البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة. والتعريف الجديد كما يلي:

> "الهشاشة هي وضع يتسم بالتعرّض الكبير للهزات الطبيعية وتلك التي يتسبب بها الإنسان، وغالبا ما تتزامن أيضا بمخاطر عالية للعنف والنزاع. وتعتبر هياكل التسيير الضعيفة، مع المؤسسات التي تتسم بتدني القدرات، محركا ونتيجة مشتركة للأوضاع الهشة. وينجم عن الأوضاع الهشة نمطيا بيئات تمكينية أضعف للتحول الريفي المستدام، وتتّسم بأزمات ممتدة و/أو متكررة، مع ما لذلك من تبعات في الغالب على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي."

2- ومن أجل تحديد البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، تستخدم الاستراتيجية مؤشرات متعلقة بالقدرة المؤسسية والنزاع:

(1) القدرة المؤسسية: البلدان التي تحصل على أدنى درجات في أداء القطاع الريفي في الصندوق (أدنى خُمس تقريبا)؛

(2) النزاع: (أ) البلدان التي توجد بها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو الإقليمية؛ (ب) البلدان التي تصنف على أنها في "حالة تأهب عالية جدا" أو "حالة تأهب عالية" وفقا لمؤشر الدول الهشة لصندوق السلام.

3- ولكي يُصنف البلد في فئة البلدان الأكثر هشاشة، يتعين أن تنطبق عليه إحدى هذه المؤشرات الثلاثة. وتتألف قائمة الصندوق للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة لعام 2016، استنادا إلى المنهجية المبينة في الاستراتيجية، مما مجموعه 30 بلدا وترد في الجدول 1.

4- وكجزء من استعراض إدارة الصندوق لمعادلة وعملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحاليتين، التزمت الإدارة باستكشاف طرق لتخصيص موارد إضافية للبلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة. وأداء القطاع الريفي هو العنصر المشترك الوحيد بين متغيرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والمؤشرات التي تعرّف البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة. وهناك سبعة عشر بلدا، أو 63 في المائة من البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة، مصنفة على هذا النحو بسبب درجتها المنخفضة في أداء القطاع الريفي. وتُصنف البلدان المتبقية على أنها تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة لأنه ينطبق عليها مؤشر واحد على الأقل من المؤشرين الآخرين.

[35] الوثيقة EB 2016/119/R.4.

5- وبالنظر إلى أن أداء القطاع الريفي هو العنصر المشترك الوحيد بين معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والمؤشرات التي تعرّف أكثر الأوضاع هشاشة، فإنه يبدو من البديهي استكشاف كيفية توفير موارد إضافية من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى أكثر الأوضاع هشاشة من خلال إدخال تعديلات على متغير أداء القطاع الريفي. غير أن أداء القطاع الريفي جزء من مكون الأداء في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبالنظر إلى أن المعادلة تهدف إلى مكافأة أصحاب الأداء الجيد، وأن البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة لديها درجة منخفضة بشأن أداء القطاع الريفي بحكم التعريف، فإن البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة لا يمكن أن تحصل على موارد إضافية من خلال زيادة في وزن متغير أداء القطاع الريفي في المعادلة. وعلى العكس من ذلك، فإن خفض وزن متغير أداء القطاع الريفي سيحقق التأثير المطلوب، ولكن سيكون مخالفا لطابع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء القائم على الأداء.

6- وكجزء من استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، استحدثت إدارة الصندوق مقياسا للضعف، وهو مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، في مكون الاحتياجات من المعادلة. ومن خلال هذه الإضافة، كلما زاد ضعف البلد، كلما زادت درجة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، وكلما زاد أثر مؤشر الضعف الخاص بالصندوق على التخصيص. وبالنظر إلى أن هناك تداخل جزئي بين أكثر البلدان ضعفا والتي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة (17 من البلدان الثلاثين المصنفة على أنها تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة تقع أيضا في أعلى خُمسين وفقا لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق)، فإن بعض البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة تحصل على موارد إضافية من خلال إدخال مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في المعادلة. وعموما، تحصل البلدان التي تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة على زيادة في المخصصات نسبتها 3 في المائة.

الجدول 1

البلدان المصنفة على أنها تعاني من أكثر الأوضاع هشاشة حسب الوضع في ديسمبر/كانون الأول 2016

البلد	*أخماس أداء القطاع الريفي*	*حالة التأهب*	*بعثة حفظ السلام أو بناء السلام*	*اختلاف التخصيص وفقا لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق(-/+)*
أفغانستان [أ]		عالية	نعم	/
البوسنة والهرسك			نعم	–
بوروندي	أدنى خُمس	عالية	نعم	+
جمهورية أفريقيا الوسطى	أدنى خُمس	عالية جدا	نعم	+
تشاد	أدنى خُمس	عالية جدا		+
جمهورية الكونغو الديمقراطية [أ]	أدنى خُمس	عالية جدا	نعم	/
كوت ديفوار	أدنى خُمس		نعم	–
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية [أ]	أدنى خُمس			/
غينيا	أدنى خُمس	عالية		+
غينيا بيساو	أدنى خُمس		نعم	+

هايتي	أدنى خُمس	عالية	نعم	+
العراق		عالية	نعم	+
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية [أ]	أدنى خُمس			/
لبنان			نعم	+
ليبريا	أدنى خُمس		نعم	+
مالي			نعم	+
ميانمار	أدنى خُمس			−
النيجر				+
باكستان		عالية		=
بابوا غينيا الجديدة	أدنى خُمس			−
سان تومي وبرينسيبي	أدنى خُمس			+
سيراليون			نعم	+
الصومال [ب]			نعم	/
جنوب السودان	أدنى خُمس	عالية جدا	نعم	+
السودان		عالية جدا	نعم	+
الجمهورية العربية السورية [ب]			نعم	/
طاجيكستان	أدنى خُمس			+
توغو	أدنى خُمس			+
أوزبكستان	أدنى خُمس			−
الضفة الغربية وقطاع غزة [ب]			نعم	/
اليمن		عالية جدا		+

[أ] وضع سقف محدد لهذه البلدان في التجديد العاشر لموارد الصندوق.

[ب] ليس للصندوق عمليات في هذه البلدان حاليا.